الإيرادات العامة و دورها في تنمية الاقتصاد الليبي
خلال الفترة (2000- 2012)

د. صلاح الدين أنبيه جمعة(*)

المقدمـــة:

يختلف دور الدولة في النشاط الاقتصادي من دولـــة لأخـــرى بنـــاءً علـــى إختلاف إمكانياتها وقدراتها المادية والبشرية ومدى تدخلها في النـــشاط الاقتـــصادي، ومن هنا برز دور الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة لتوظيفها بما يحقق الأهـــداف المخطط لها من قِبل الدولة، حيث إنه كلما كان للدولة مصدرٌ مهـــمٌ للحـــصول علـــى الإيرادات الضرورية مثل المورد الطبيعـــي (الـــنفط) أو الإيـــرادات مـــن الأنـــشطة الاقتصادية غير النفطية (الضرائب والرسوم....إلخ) فذلك يعطي للدولة قـــدرة علـــى تمويل نفقاتها على الأهداف المراد تحقيقها خلال الخطة الاقتصادية الشاملة.

إلا أنه عند وجود مورد طبيعي يعد مصدراً أساسياً للإيرادات مثل النفط، فإن ذلك يتطلب وضع الاستراتيجية الضرورية للاستفادة من ذلك المورد بما يضمن للدولة بناء قاعدة إقتصادية مثالية متركزة في تطور الناتج المحلي الصناعي، وهو ما ينعكس إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يزيد من إرتباط إيرادات الموارد العامـــة للدولة بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

إلا أنه في كثير من الدول خاصة الدول النامية حتى في حالة توفر الإيرادات من مصادر مختلفة فإنها تعاني من سوء استخدام تلك الإيرادات متمثلاً في إنفاق عـــام غير رشيد، مما يقلل أثر تلك الإيرادات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونتيجـــة

* عضو هيئة تدريس، قسم الاقتصاد، كلية المحاسبة، غريان dr.salahinbaya2003@yahoo.com

ذلك الواقع حظيت هذه الورقة بإهتمام متزايد لدراسة مدى أثر الإيرادات العامة على تنمية الاقتصاد الليبي.

المشكلة البحثية:

على الرغم من توفر مصادر للإيرادات العامة للدولة الليبية (خاصة النفطية)، إلا أنها يتم إنفاقها دون أن يصاحبها تحسن ملحوظ في واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يبرز المشكلة البحثية في تزايد إرتباط الناتج المحلي الإجمالي بالإيرادات النفطية وإستمرارية الاقتصاد الليبي أُحادي القطاع، وضعف علاقة الناتج بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى المحددة له (الإنفاق الإستهلاكي، الإنفاق الاستثماري، الواردات الرأسمالية...إلخ)

الفرضيات:

- تنامي حجم الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي للفترة (2000-2012).
- التذبذب في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي للفترة (2000-2012).
- وجود علاقة طردية وقوية بين الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي.

أهمية الدراسة:

تزداد أهمية الدراسة من خلال الأهمية التي تحظى بها الإيرادات العامة للدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يعني أن تلك الإيرادات لها دور بارز ومباشر في التأثير على حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وذلك في حالة توظيف الإيرادات في قنوات الاستثمار بما يلبي تطوير وتنمية الاقتصاد. ولذا عند التوصل إلى النتيجة المتوخاة من هذه الدراسة والتي سوف تبين أهمية الإيرادات

ومدى علاقتها بالتنمية الاقتصادية، الأمر الذي يزيد من الإهتمام بالإيرادات العامة كأحد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

1- التعرف على واقع الإيرادات العامة بشقيها النفطية وغير النفطية.

2- دراسة مدى تأثير الإيرادات العامة على حجم الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة في القطاعات غير النفطية.

3- بروز دور الإيرادات العامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال قياس قوة علاقتها بالناتج المحلي الإجمالي، وخاصة ناتج القطاعات غير النفطية.

حدود الدراسة:

تم حصر الدراسة للفترة الزمنية (2000-2012م) من واقع الاقتصاد الليبي من حيث الإيرادات العامة بشقيها النفطية وغير النفطية.

منهجية الدراسة:

سوف يتم الاعتماد على التحليل الوصفي للبيانات الإحصائية المتعلقة بالمتغيرات ذات العلاقة بالدراسة، إضافة إلى التحليل القياسي للعلاقة الدالية بين المتغيرات الاقتصادية التي تخدم الدراسة وتحقق أهدافها.

وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم الإيرادات وتقسيماتها وأهميتها الاقتصادية.

أولاً: مفهوم الإيرادات ومصادرها.

ثانياً: تقسيم الإيرادات العامة.

ثالثاً: الأهمية الاقتصادية للإيرادات العامة.

المبحث الثاني: واقع الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2012 م).

أولاً: واقع الإيرادات العامة.

ثانياً: واقع الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة).

المبحث الثالث: قياس العلاقة الدالية بين الإيرادات والناتج المحلي الإجمالي باستخدام برنامج "SPSS".

المبحث الأول

مفهوم الإيرادات العامة وتقسيماتها وأهميتها الاقتصادية

أولاً: مفهوم الإيرادات العامة ومصادرها.

أ- مفهوم الإيرادات العامة:

تُعرف الإيرادات العامة بأنها "مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية، أو من مصادر خارجة عن ذلك سواء قروض خارجية أو داخلية أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية"[1]، كما تعرّف الإيرادات العامة بأنها "مجموع الأموال التي تجبيها الدولة من مختلف المصادر والجهات لتمويل النفقات العامة والإيفاء بالحاجات العامة"[2].

1- د. عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص223-224.

2- www. marefa. org/Index.php

ونلاحظ مما سبق أن الإيرادات العامة هي ما تحصل عليه الدولة بهدف تغطية نفقاتها اللازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعني أن حجم الإيرادات الذي تُحدده الدولة يعتمد أساساً على حجم النفقات اللازمة لتحقيق أهدافها المختلفة.

ونتيجة لتطور دور الدولة الذي جعل منها دولة منتجة الأمر الذي صاحبه ضرورة إيجاد مصادر متعددة للإيرادات بما يغطي النفقات العامة للدولة، وهو ما أدى إلى تعدد مصادر الإيرادات العامة والتي أصبحت أداة مهمة من أدوات السياسة المالية ومكوناتها، والذي بدوره يبرز دور الإيرادات التي تحصل عليها الدولة وجعلها على درجة عالية من الأهمية في إتخاذ السياسات التي تسهم بشكل مباشر في تنفيذ الخطط التنموية.

ونظراً لأهمية الإيرادات العامة أحد شقي الموازنة العامة للدولة والتي يختلف واقع مصادرها من دولة لأخرى، يتطلب التطرق إلى مصادرها الأساسية.

ب- مصادر الإيرادات العامة:

تتعدد مصادر الإيرادات العامة وهي تختلف من دولة لأخرى، فبعض الدول نجد المصدر الأساسي لإيراداتها نوع معين، في حين دول أخرى تعتمد على مصدر أخر، ويُعزى الاختلاف نتيجة لتباين الواقع الاقتصادي بين الدول.

وعلى الرغم من ذلك الاختلاف يمكن حصر المصادر الأساسية للإيرادات العامة في الأنواع التالية[1]:

(1) الضرائب:

وهي تعتبر أهم مصادر الإيرادات العامة، حيث تعتمد عليها الدول بصفة أساسية في تغطية نفقاتها العامة، ولقد تعددت تعريفات الضريبة ولكن أكثر التعريفات شمولاً "الضريبة مبلغ نقدي يتم جمعه بمعرفة الدولة جبراً من الأفراد بهدف تحقيق

1- د. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ص 224- 236.

أهداف عامة، وبغض النظر عن النفع الخاص الذي يعود على المتحمل الفعلي لهذه الضريبة"[1].

وهنا نلاحظ أن الإيرادات المتأتية من الضرائب تحصل عليها الدولة جبراً وبدون أن تقدم خدمات للأفراد هادفة من ورائها تحقيق أهداف عامة.

(2) الرسوم:

حيث ظهرت الرسوم كأحد مصادر الإيرادات العامة نتيجة للخدمات التي وجب على الدولة تقديمها للأفراد للحصول على نفع خاص مباشر يعود لهم، وبالتالي يُعرف الرسم بأنه "مبلغ من النقود يدفعه الفرد للدولة أو غيرها من الهيئات العامة جبراً مقابل انتفاعه بخدمة معينة تؤديها له، تحقق في آن واحد نفعاً خاصاً لمن ينتفع بها، بالإضافة لنفع آخر عام يعود على المجتمع من جراء أدائها"[2].

(3) الثمن العام:

وهو يعتبر أحد مصادر الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة نتيجة للخدمات التي تؤديها الدولة مثل الكهرباء والمياه والهاتف... وغيرها.

ويختلف الثمن عن الرسم بإختلاف طبيعة الخدمة التي تقدمها الدولة للأفراد، حيث في حالة الرسوم تقدم الخدمات من نوع خاص والتي تغلب عليها المنفعة العامة على المنفعة الخاصة مثل الرسوم التي تدفع مقابل تراخيص مزاولة المهن ورخص القيادة.. وغيرها.

1- د. حمدي أحمد العناني، إقتصاديات المالية العامة، الدار المصرية اللبنانية، 1992، ص 234.
2- د. منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1994، ص71-72.

وبالتالي "يُعرف الثمن العام بأنه مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، ومن الأمثلة على ذلك السكك الحديدية والبريد... وغيرها"[1].

(4) القرض العام:

ويُعرف القرض العام بأنه مبلغ من المال تتحصل عليه الدولة من الأفراد الطبعيين أو المعنويين في داخل الدولة أو خارجها، وفي المقابل تتعهد الدولة بتسديد قيمة القرض الأصلي مع مبلغ يتم الاتفاق عليه بين الطرفين والتي تسمى بفائدة القرض.

(5) الإصدار النقدي:

حيث في بعض الحالات تلجأ الدولة لتغطية نفقاتها إلى إصدار أوراق نقدية بناءً على سلطتها السياسية، إلا أن هذا المصدر غالباً ما يتبعه ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي (التضخم).

(6) المصادر الطبيعية:

حيث بعض الدول تمتلك مصادر طبيعية للإيرادات العامة، كما هو الحال بالنسبة للدول النفطية والدول المنتجة للغاز، وهي تُعد في بعض الدول المصادر الطبيعية والأساسية وتكاد تكون المصدر الوحيد الممول وبنسبة عالية للموازنة العامة (كما هو الحال في الاقتصاد الليبي).

ولابد من الإشارة هنا إلى أن المصادر المختلفة للإيرادات العامة التي سبق ذكرها تختلف أهميتها من دولة لأخرى نتيجة للإختلاف في الواقع الاقتصادي، فبعض الدول تلجأ إلى القرض الخارجي لتغطية نفقاتها، في حين البعض الآخر يتبع زيادة

1- د. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 227.

الضرائب.. وهكذا. إلا أن تلك المصادر ترافقها مصادر أخرى أقل أهمية منها الغرامات والهبات والمساعدات.... وغيرها[1].

والجدير بالذكر هنا أن تحديد مصادر الإيرادات العامة للدولة بما يتناسب مع واقعها الاقتصادي لتتمكن الدولة من تغطية الإنفاق العام، ذلك شرطاً ضرورياً ولكنه غير كافٍ، حيث لابد من وضع الآليات الفعّالة لتحقيق الاستفادة من الإيرادات التي تم جبايتها وهو ما يتطلب وضع السياسات التي من شأنها أن يتم حقن الإيرادات في القنوات التي تسهم في تنمية الاقتصاد دون هدرها.

وهذا واقع يختلف من دولة لأخرى، ففي الدول النامية نجد أن إيراداتها أحد شقي الموازنة العامة للدولة يتم إنفاقها بطرق غير رشيدة مما ينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حين الدول المتقدمة التي تعتمد على وضع السياسات التي من شأنها تحقق الاستفادة والجدوى الاقتصادية المخطط لها من الإنفاق العام بما يعطي دوراً بارزاً لإيراداتها العامة في الرفع من معدلات النمو لاقتصادياتها.

ثانياً: تقسيم الإيرادات العامة:

نتيجة لتعدد مصادر الإيرادات العامة وإختلافها فيما بينها تعددت الآراء حول تصنيفها، فالبعض ينظر إليها من جانب مدى قدرة الدولة على فرضها بناءً على سلطتها الآمرة، في حين البعض الآخر ينظر إليها من جانب حصولها المتكرر والمتعارف عليه أم أنها استثنائية لمعالجة وضع معين.

ونتيجة للإختلاف في الزاوية التي ينظر منها للإيرادات العامة لذا تعددت تقسيمات الإيرادات العامة على النحو التالي[2]:

1- لمعرفة المزيد أنظر في ذلك، د. عبدالمطلب عبدالحميد، مرجع سبق ذكره، ص 223-236.
2- منصور ميلاد يونس، مصدر سابق، ص 59-60.

1- الإيرادات الإجبارية والإيرادات الاختيارية:

يقصد بالإيرادات الإجبارية هي التي تتحصل عليها الدولة بناءً على سلطتها الآمرة وقدرتها على إكراه الأفراد على الدفع جبراً دون الحاجة إلى موافقة الأفراد، ومن الأمثلة على ذلك الضرائب والغرامات التي تُفرض من الحاكم.

أما الإيرادات الاختيارية هي التي تتحصل عليها الدولة بناء على رغبة الأفراد وحريتهم في دفعها ومن الأمثلة على ذلك ما تتحصل عليه الدولة من إيرادات على أملاكها والقروض الاختيارية.... وغيرها.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن كثير من المتخصصين ينظرون إلى السلطة السيادية للدولة التي تتحصل من ورائها على إيرادات، إلا أنه لابد أن يؤخذ في الاعتبار الاستفادة المتحققة من وراء ما تفرضه الدولة والتي تتمثل في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تنطوي عليها الاستراتيجية العامة للدولة.

ويمكن الوصول إلى أن الدولة بناء على إدراكها التام بالاستفادة المتوخاة من سلطتها الآمرة بفرض الضرائب مثلاً، بأن قد تحقق أهداف تنعكس أثارها إيجابياً على الأفراد تزيد بكثير من الآثار السلبية للضريبة على مستوى الفرد (مثلاً)، وهذا يعطي مبرر منطقياً لتدخل الدولة للحصول على إيرادات من جانب، وفرض ما من شأنه أن يسهم في تحقيق السياسة العامة للدولة دون الرجوع إلى موافقة الأفراد من الجانب الآخر.

2- الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية:

ويتم هذا التقسيم بالاعتماد على مدى دورية الإيرادات و إنتظامها فالإيرادات التي تتحصل عليها الدولة بشكل دوري ومنتظم مثل الضرائب والرسوم يطلق عليها بالإيرادات العادية، وهذه الإيرادات غالباً ما تستخدمها الدولة في تغطية النفقات العادية المتكررة والتي تأخذ أيضاً شكل منتظم.

أما الإيرادات غير العادية تتمثل في الإيرادات التي لا تتكرر بشكل منتظم، حيث عندما تواجه الدولة نفقة غير عادية مثل الإنفاق على الكوارث الطبيعية.. وغيرها. وهو ما يستوجب على الدولة أن توفر الإيرادات لتغطية تلك النفقات وبالتالي تلجأ إلى مصادر غير عادية، مثل الإصدار النقدي والقروض الخارجية وبالتالي يطلق على هذه الإيرادات بغير عادية.

كما أن الدولة من الممكن أن توجه إيرادات عادية لتغطية نفقات غير عادية بناءً على وضع الموازنة العامة الحالة الإستثنائية التي تتطلب ذلك، وهذا يعني ليس دائماً أن تغطي النفقات غير العادية بالإيرادات غير العادية.

(3) الإيرادات الأصلية والإيرادات المشتقة:

وفي هذا التقسيم يتم النظر إلى مصدر الإيرادات وبالتالي الإيرادات التي يتم الحصول عليها من أملاك الدولة يطلق عليها بالإيرادات الأصلية، أما الإيرادات التي تحصل عليها الدولة كاستقطاعات من ثروات الآخرين يطلق عليها بالإيرادات المشتقة، مثل الإيرادات من الضرائب والقروض العامة.. وغيرها.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن التقسيمات السابقة للإيرادات العامة في بعض الدول تضع تقسيمات خاصة بها في الموازنة العامة للدولة إعتماداً على ظروفها الاقتصادية الخاصة والقوانين واللوائح المالية المعمول بها في الدولة، مما ترتب عليه تعدد التبويبات الحديثة[1].

1- حيث تعددت تبويبات الإيرادات العامة في الموازنة العامة للدولة المصرية مثلاً إلى التبويب الوصفي والإداري والنوعي، وهو ما يتناسب مع طبيعة الموازنة العامة للدولة... لمعرفة المزيد أنظر في ذلك: د. عبدالمطلب عبدالحميد، مرجع سابق، ص 117- 124.

ثالثاً: الأهمية الاقتصادية للإيرادات العامة:

تُعد الإيرادات العامة أحد بنود الموازنة العامة للدولة، إذ تختلف الإيرادات العامة من دولة لأخرى من حيث مصادرها وحجمها، حيث بعض الدول مصادر إيراداتها طبيعية والأخرى غير طبيعية، كما أن بعض الدول غنية بإيراداتها والبعض الآخر عكس ذلك، وعلى الرغم من إختلاف ذلك الواقع تعد الإيرادات العامة لكل الدول أحد بنود الموازنة العامة والتي يقابلها بند النفقات العامة، ومن هنا يبرز دور الإيرادات العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية لكل دولة في الجوانب التالية:

1- حجم الإيرادات العامة يحدد للدولة قدرتها على الإنفاق العام، إذ كلما زاد حجم الإيرادات العامة كلما زاد حجم الإنفاق على كافة الأنشطة الاقتصادية مما ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي.

2- يبرز دور الإيرادات العامة من خلال الدور الذي تلعبه الموازنة العامة للدولة في إدارة الاقتصاد وتوجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- تعتبر الإيرادات العامة للدولة هي العامل الرئيسي عند تحديد الأهداف التي تنظمها الاستراتيجية العامة للتنمية الشاملة.

4- وبعبارة أخرى أكثر وضوحاً أن تحديد الأهداف التي يتم وضعها بالأسعار الخام للقيمة الاقتصادية الشاملة يتم ذلك أساساً في حدود إمكانيات الدولة المعتمدة على حجم إيراداتها العامة.

5- نتيجة لتطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة زاد من أهمية الإيرادات العامة للدولة في تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي كماً نوعاً، مما جعل من حجم الإيرادات العامة أبرز العوامل ذات التأثير المباشر على العديد من المتغيرات الاقتصادية أبرزها حجم الإنتاج والإنفاق العام.

6- تزداد أهمية الإيرادات العامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الدور الذي تلعبه مصادرها كالضرائب أحد أدوات السياسة الاقتصادية التي تتمثل في مجموعة الإجراءات التي يتم اتخاذها من قبل الدولة لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والحد من المشاكل التي تؤثر سلباً على إقتصادها. مما يبرز دور الإيرادات العامة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي للدولة.

7- تلعب الإيرادات العامة دوراً بارزاً في توفير الخدمات العامة مما يعكس إيجاباً على تحسين مستوى معيشة الأفراد.

8- تنامي حجم الإيرادات العامة يتبعه تنامي قدرة الدولة على الإنفاق العام، الأمر الذي يتبعه بالضرورة تنامي النمو في كافة القطاعات الاقتصادية، مما يسهم بشكل مباشر في تنامي معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وكل ذلك يتحقق شريطة أن يكون هناك ترشيد لإنفاق الإيرادات العامة وفق الاستراتيجية العامة للدولة.

9- إن مصادر الإيرادات العامة في الاقتصاد الإسلامي كالزكاة والصدقات والكفارات يلعب دوراً رئيسياً في تحقيق التكافل الاجتماعي، مما يقلل من الفوارق الطبقية في المجتمع.

يؤكد الواقع الاقتصادي وجود علاقة طردية بين الإيرادات العامة ومتوسط دخل الفرد، ويتبين ذلك بوضوح حالة الدول النفطية الغنية التي تعد الإيرادات النفطية المصدر الأساسي للإيرادات العامة للدولة، وبالتالي نجد ارتفاع متوسط دخل الفرد والذي لا يرجع أساساً إلى نمو القطاعات الاقتصادية بتلك الدول وإنما يُعزى إلى تنامي حجم الإيرادات العامة النفطية في التغيرات الإيجابية في حجم الإيرادات النفطية.

وعكس الوضع السابق عند حدوث الإنخفاض في الإيرادات النفطية مما يعكس سلباً على حجم الإيرادات العامة مما يؤثر بشكل مباشر على الواقع الاقتصادي بشكل عام في تلك الدول، مما يبرهن وبوضوح آثر الإيرادات العامة (النفطية) على معدلات النمو الاقتصادي لتلك الدول.

10- تلعب الإيرادات العامة من خلال استخدام مصادرها (الضرائب، الزكاة) دوراً مهماً في إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، مما يُتيح للدولة إمكانية لتقليل الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع.

المبحث الثاني

واقع الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000- 2012)

أولاً: واقع الإيرادات العامة:

نظراً لتعدد مصادر الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي كالضرائب والرسوم، إضافة إلى المصدر الطبيعي لما تمتلكه الدولة من مورد النفط والغاز والتي تُعد المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة، ولهذا يلاحظ أن الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي تقسم إلى:

أ- إيرادات نفطية: وهي تتمثل في إجمالي الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة من الصادرات النفطية والغاز.

ب- إيرادات غير نفطية: وهي تتمثل في إجمالي الإيرادات التي يتم الحصول عليها من الضرائب والرسوم... وغيرها.

ولمعرفة واقع الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي نعرض الجدول التالي:

جدول رقم (1)

الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000– 2012) م.د.ل

السنوات	الإيرادات النفطية		الإيرادات غير النفطية		إجمالي الإيرادات	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2000	2203.0	–	2459.2	–	4662.2	–
2001	3603.0	63.5	2395.8	2.6 –	5998.8	28.7
2002	6551.0	81.8	2023.1	15.6 –	8574.1	42.9
2003	3929.0	40.0 –	4111.2	103.2	8040.2	6.2 –
2004	19956.0	407.9	3131.0	23.8 –	23087.0	187.1
2005	34378.0	72.3	2728.0	12.9 –	37106.0	60.7
2006	43566.0	26.7	3522.0	29.1	47088.0	26.9
2007	48638.3	11.6	4728.0	34.2	53366.3	13.3
2008	64417.0	32.4	8324.2	76.1	72741.2	36.3
2009	35347.0	45.1 –	6438.0	22.7 –	41785.0	42.6 –
2010	55713.0	57.6	5790.1	10.1 –	61503.1	47.2
2011	15830.1	71.6 –	983.2	83.0–	16813.3	72.7 –
2012	66932.3	322.8	3199.1	225.4	70131.4	317.1
م.م.ن السنوي للفترة (2005–2000)	117.1		9.7		62.6	
م.م.ن السنوي للفترة (2012–2006)	47.8		35.6		46.5	

المصدر:

– (2000–2003)، مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 44، لسنة 2004م، جدول رقم (34).

– (2004–2008)، مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 48، لسنة 2008م، جدول رقم (32).

- (2009-2011)، مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 51، لسنة 2011م، جدول رقم (32).
-(2012)، مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 53، لسنة 2013م، جدول رقم (32).
- م.م.ن: نعني بها (متوسط معدل النمو)

ومن الجدول السابق يمكن إستنتاج ما يلي:

1- إن الإيرادات النفطية وغير النفطية متذبذبة بين الزيادة والنقصان، إلا أنهما أكبر نسبة إنخفاض سجلت عام 2011م حيث بلغ معدل النمو السنوي (-) 71.6% للإيرادات النفطية في حين بلغ (-) 83.0% للإيرادات غير النفطية، ويُعزى هذا الوضع إلى الأحداث التي شهدتها البلاد التي صاحبها الإنخفاض الحاد في الصادرات النفطية وما تبعها من آثار سلبية على كافة القطاعات الاقتصادية والتي تبلورت في تدني الإيرادات النفطية، مما يعكس إنخفاض حجم الإيرادات العامة مما يقلل من قدرة الدولة على الإنفاق العام وتمويل المشروعات التنموية.

2- بلغ متوسط معدل النمو السنوي للإيرادات النفطية 117.1% للفترة (2000-2005) وهو ذو نسبة موجبة مما يبرز تنامي حجم الإيرادات النفطية لتلك الفترة والذي يعطي للدولة قدرة على تمويل الموازنة العامة وزيادة الإنفاق العام لتنمية كافة الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي ساهم بشكل فعّال ومباشر في الرفع من معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

كما أنه خلال الفترة نفسها (2000-2005 م) بلغ متوسط معدل النمو السنوي للإيرادات غير النفطية 47.8% وهو أيضاً ذو نسبة موجبة، والذي يعني تزايد ما تجبيه الدولة من مصادر الإيرادات غير النفطية، كما يعكس تزايد مساهمتها

في تمويل الموازنة العامة مما يعني من الممكن للدولة استخدامها كأدوات فعّالة للسياسة الاقتصادية بشكل يعمل على تنمية القطاعات الاقتصادية خاصة الإنتاجية.

3- إن الواقع السابق للإيرادات النفطية وغير النفطية خلال الفترة (2000-2005 م) انعكس إيجاباً على متوسط معدل النمو لإجمالي الإيرادات خلال تلك الفترة والذي بلغ 62.6%، وهذا يبرز وبوضوح تزايد قدرة الدولة على تحسين الوضع الاقتصادي من خلال زيادة حجم الموازنة العامة ووضع السياسات اللازمة التي تتضمن الإنفاق الرشيد، مما يسهم في زيادة الاستثمار والرفع من معدلات النمو للأنشطة الاقتصادية المختلفة، مما يُتيح للدولة وضع السياسات المتبلورة في استراتيجية تهدف إلى تنويع هيكل الناتج المحلي وتقليل الاعتماد على قطاع النفط.

4- إن الوضع الاقتصادي خلال الفترة السابقة لم يستمر حيث تغير خلال الفترة اللاحقة (2006-2012م) وكان ذلك التغيير سلبي أي بانخفاض حصيلة الإيرادات حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للإيرادات النفطية 47.8% وللإيرادات غير النفطية 35.6%، الأمر الذي أنعكس في إنخفاض متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي الإيرادات حيث بلغ 46.5%، ويرجع هذا الإنخفاض في حصيلة الإيرادات بشقيها إلى مجموعة من العوامل التي تؤثر في حجم الإيرادات منها حجم الكميات المصدرة وأسعار النفط،إضافة إلى الأحداث التي شهدتها الدولة عام 2011 م التي صاحبها توقف الإنتاج النفطي وعدم قدرة الدولة على جباية الإيرادات غير النفطية نتيجة للأوضاع الأمنية من جانب، وضعف قدرة المواطن على الالتزام بدفع الضرائب والرسوم نتيجة لتأثر الكثير منهم بالظروف التي شهدتها البلاد.

والجدير بالذكر هنا أن إنخفاض حجم الإيرادات العامة يعني بالضرورة ضعف قدرة الدولة على تمويل المشروعات التنموية القائمة وعدم قدرتها على إنشاء

مشروعات جديدة، والذي بالضرورة سوف ينعكس سلباً على معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي. وهو ما يتطلب من الدولة العمل وبجدية كاملة لمعالجة ذلك الوضع بوضع الخطط اللازمة لتنمية الإنتاج في قطاع النفط وباقي الأنشطة الاقتصادية بما يسهم في تنمية الاقتصاد الليبي.

ثانياً: واقع الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2012م):

يتمثل الناتج المحلي الإجمالي في مجموع قيم السلع والخدمات التي يتم إنتاجها خلال السنة مقومة بالنقود وتعتبر معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً على تنمية الاقتصاد وتطوره.

لمعرفة دور الإيرادات العامة في تنمية الاقتصاد الليبي يتطلب الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر حقيقي على تنمية الاقتصاد الليبي، ولمعرفة واقع الناتج المحلي الإجمالي نعرض الجدول التالي:

جدول رقم (2)

الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي للفترة (2000-2012)

بالأسعار الثابتة 2007 =100 بالمليون دينار ليبي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي " حالة وجود النفط "		الناتج المحلي الإجمالي "حالة عدم وجود النفط"*	
	القيمة	%	القيمة	%
2000	14240.5	---	9880.0	---
2001	14613.6	2.6	10354.4	4.8
2002	15169.0	3.8	10956.5	5.8
2003	37360.7	146.3	15846.3	44.6
2004	39622.1	6.1	16932.7	6.8
2005	43561.6	9.9	19234.4	13.6
2006	46583.6	6.9	22327.2	16.1
2007	48898.0	5.0	24424.1	9.4

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي " حالة وجود النفط "		الناتج المحلي الإجمالي "حالة عدم وجود النفط"*	
	القيمة	%	القيمة	%
2008	50228.7	2.7	25866.0	6.0
2009	49854.3	0.7-	27366.6	5.8
2010	52009.9	4.3	28630.3	4.6
2011	20146.3	61.3-	13600.0	52.5-
2012	39922.7	98.2	19537.6	43.7
متوسط معدل النمو السنوي للفترة (2000-2005)	33.74		15.12	
متوسط معدل النمو السنوي للفترة (2006-2012)	7.87		4.73	

المصدر:

- 2000-2003 مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء،النشرة الاقتصادية، المجلد 44، لسنة 2004م، جدول رقم (27).
- 2004-2008، مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 48، لسنة 2008م، جدول رقم (28).
- 2009-2011، مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 51، لسنة 2011م، جدول رقم (28).
- 2012م، مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 53، لسنة 2013م، جدول رقم (28).

* يقصد بحالة وجود النفط، الناتج المحلي الإجمالي لكل القطاعات الاقتصادية بما فيها ناتج قطاع النفط، أما حالة عدم وجود النفط يقصد بها الناتج المحلي الإجمالي لكل القطاعات الاقتصادية ما عدا قطاع النفط.

ومن الجدول أعلاه يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

1- إن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي (في حالة وجود النفط) سجل أكبر معدل ذو نسبة سالبة حيث بلغت (-61.3) % للعام 2011م، كما أن معدل النمو للناتج المحلي للأنشطة غير النفطية سجل أكبر معدل ذو نسبة سالبة حيث بلغت (-52.5)% للعام 2011م، وهو ما يبرز أن معدلات النمو السالبة للإيرادات النفطية وغير النفطية للعام نفسه (2011) التي سبق الإشارة إليها قد أثر ذلك الواقع سلباً على الناتج المحلي الإجمالي للإقتصاد الليبي، وهذا يبين بوضوح مدى إرتباط الناتج المحلي الإجمالي بالموازنة العامة للدولة.

2- خلال الفترة (2000-2005) بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (حالة وجود النفط) 33.74% بينما متوسط معدل النمو السنوي للناتج للأنشطة غير النفطية بلغ 15.12%، ويبين ذلك النمو في الناتج المحلي الإجمالي يرجع أساساً لزيادة مساهمة قطاع النفط في الإنتاج.

3- خلال الفترة (2006-2012م) انخفض متوسط معدل النمو السنوي لكل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، حيث بلغ 17.87%، 4.73% لكل منهما على التوالي، وهذا يؤكد أن الإيرادات العامة النفطية وغير النفطية صاحبها تدني معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بواقع الصادرات النفطية التي تحكمها عوامل خارجية يصعب التحكم فيها من قبل الدولة.

لذا لابد من التوجه إلى تقليل الاعتماد على النفط ووضع السياسات التي من شأنها أن تخلق مصادر أخرى للإيرادات العامة غير النفطية، مما يقلل من تأثر الاقتصاد الليبي بواقع الصادرات النفطية.

المبحث الثالث

قياس العلاقة الدالية بين الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي باستخدام برنامج "SPSS"

بما أن الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي جزء منه إنتاج قطاع النفط والآخر إنتاج الأنشطة الاقتصادية غير النفطية الأمر الذي يتبعه بأن تكون الإيرادات العامة للدولة الليبية تتكون من جزئين، إيرادات نفطية وإيرادات غير نفطية كما سبقت الإشارة لذلك.

وبالتالي لقياس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة وليكون التحليل أقرب للواقع سوف يتم قياس العلاقة مع إستبعاد ناتج قطاع النفط.

وبالاعتماد على البيانات ذات العلاقة الموجودة في الجدول رقم (1)، (2) أظهرت النتائج العلاقة الدالية على النحو التالي:

$$GNP\ 2 = 8322.183 + 0.143\ OP + 1.591\ O$$
$$T \quad (4.581) \quad (3.110) \quad (2.942)$$
$$R^2 = 0.83 \quad r = 0.91 \quad \text{م} = 24.505 \quad F$$
$$D.w = 1.728 \quad N = 13$$

حيث:

GNP2: الناتج المحلي الإجمالي بدون الناتج النفطي.

O: الإيرادات غير النفطية.

OP: الإيرادات النفطية.

ومن خلال المعادلة السابقة يمكن التوصل إلى أهم النتائج التالية:

1- إن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (بدون النفط) والإيرادات النفطية وغير النفطية علاقة طردية وهي واضحة من الإشارة الموجبة في المعادلة.

2- إن معامل الإيرادات النفطية يوضح أن زيادة الإيرادات النفطية بوحدة واحدة سوف يتبعها زيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.1430 من الوحدة.
كما أن معامل الإيرادات غير النفطية يبين أن زيادة الإيرادات غير النفطية بوحدة واحدة سوف يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي (بدون النفط) بمقدار 1.591 من الوحدة.

3- إن معامل التحديد R^2 والذي بلغت قيمته 0.83 يعني أن 83% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي (بدون النفط) ترجع أساساً إلى التغيرات في الإيرادات النفطية وغير النفطية في حين 17% فقط من التغيرات في الناتج تُعزى إلى عوامل خارج النموذج.

4- إن معامل الإرتباط r والذي بلغت قيمته 0.91 يبين أن العلاقة قوية بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة المحددة في النموذج.

5- إختبار T: عند إجراء إختبار T عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية DF=10 وجد أن قيمة T الجدولية= 1.812 وعند مقارنتها مع قيمة T المحسوبة نجد المعلمات الثلاث معنوية إحصائياً، أي أنها تصلح لتفسير التغيرات الحاصلة في حجم الناتج المحلي الإجمالي.

6- إختبار F: وعند إجراء إختبار F عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية Df= 10 وعند K= 2 وجدت قيمة F الجدولية= 4.10 وعند مقارنتها مع قيمة F المحسوبة نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، مما يعني أن المعادلة معنوية إحصائياً أي أنها تصلح للتنبؤ في المستقبل بقيم المتغير التابع (GNP2).

7- إختبار D.W: من المعادلة تبين أن قيمة D.W المحسوبة= 1.728 وعند مقارنتها مع القيم الجدولية حيث وجدت قيمة du= 1.562، وقيمة dL= 0.861 ومن

خلال المقارنة تبين أن القيمة المحسوبة اكبر من الحد الأعلى أي أنها وقعت في منطقة القبول لفرض العدم القاضي بعدم وجود إرتباط ذاتي بين بيانات النموذج.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1- إن الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي بشقيها النفطية وغير النفطية لها الدور الفعّال في التأثير على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، مما يبرز دورها في تنمية الاقتصاد الليبي.

2- وجود علاقة طردية وقوية بين حجم الناتج المحلي الإجمالي والتغيرات الحاصلة في الإيرادات النفطية وغير النفطية وهو ما أوضحته الإشارة الموجبة بالمعادلة ومعامل الإرتباط الذي بلغت قيمته 91%، مما يعكس دور الإيرادات في تنمية الاقتصاد الليبي.

3- إن معامل التحديد في الدالة القياسية يوضح أن 83% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي " بدون النفط" تُعزى إلى التغيرات في الإيرادات النفطية وغير النفطية، في حين 17% فقط من التغيرات في الناتج ترجع إلى عوامل خارج النموذج.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج واقعية المنبثقة من التحليل الوصفي للبيانات والتحليل القياسي للدالة وإسهاماً منا في خدمة وبناء الاقتصاد الليبي وتنميته نوصي بما يلي:

1- أن تضع الدولة استراتيجية تهدف مستقبلاً إلى تقليل إعتماد الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي على الإيرادات النفطية وذلك بالتوجه إلى تنمية الأنشطة

الاقتصادية غير النفطية، مما يقلل من إعتماد تنمية الاقتصاد الليبي على قطاع النفط وتنامي الاعتماد التدريجي على العوامل الأخرى عدا النفط.

2- لابد أن تعمل الدولة على تحول الاقتصاد الليبي تدريجياً من أُحادي القطاع إلى إقتصاد متنوع يعتمد على كافة القطاعات الاقتصادية، خاصة قطاعي الزراعة والصناعة اللذين يمثلان القاعدة الإنتاجية الأساسية لأي إقتصاد.

قائمة المراجع

1- عبدالمطلب عبدالحميد، إقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
2- حمدي أحمد العناني، إقتصاديات المالية العامة، الدار المصرية اللبنانية، 1992.
3- منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1994.
4- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 44، لسنة 2004م.
5- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 48، لسنة 2008م.
6- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 51، لسنة 2011م
7- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 53، لسنة 2013م.
8- www.Marefa.org/Index.php/